حقائق تكشف لأول مرة عـ

كشفت التحقيقات الأولية في ملف جريمة 18 مارس- التي راح ضحيتها عدد من الشباب في ساحة الاعتصام العام الماضي- عن تهريب من تم اعتقالهم يوم الحادث إلى خارج الوطن.. والمتهمين بقتل الشباب بعد أن حققت معهم اللجنة الأمنية بالساحة وأحيلوا إلى الفرقة الأولى مدرع..
وبين تقرير مؤسسة البيت القانوني وجود تعمد وتلاعب بملف القضية لينجو الجناة من يد العدالة..
موضحاً أن الفرقة المنشقة والأخوان المسلمين ضالعون في الجريمة وقد رفضت قيادة الفرقة رفضاً قاطعاً طلب النيابة احضار الرائد المخلافي وثمانية آخرين اطلقوا الرصاص على المعتصمين، كما أن احتلال ونهب مكتب النائب العام من قبل الفرقة جاء بعد أن بدأ الحديث يثار عن صدور أمر قهري بضبط قيادات من الأخوان بينهم أولاد الأحمر لضلوعهم في الجريمة.
«الميثاق» تنشر نص التقرير:

تفاصيل الواقعة وأسبابها

خطيب الإصلاح حرض الشباب على العنف

وجاء في تقرير المؤسسة: كان المعتصمون منذ بداية الاعتصامات وخاصة بعد دخول أحزاب اللقاء المشترك بين المعتصمين وسيطرتهم على الساحة في توسع مستمر للساحة بنشرهم للخيام أمام المنازل والمحلات وهو ما كان سبباً في حدوث واقعة يومي الجمعة والسبت ١١،١٢/٣/٢٠١١م في جولة(سيتي مارت) بين المعتصمين وأهالي الحي المجاور لسيتي مارت.

حيث قام أهالي الحي ببناء أسوار على مداخل جميع الشوارع الفرعية لمنع دخول المعتصمين للتخييم في الشوارع والأحياء الفرعية، حماية لمنازلهم وبمبالغ دفعها وتحملها أهالي الحي لتغطية نفقات بناء تلك الأسوار.

في حين قام المتضررون من الأهالي ببناء سور على الشارع الرئيسي للخط الدائري وتحديداً من الجهة المجاورة للمركز الطبي الإيراني لمنع استمرار توسع المعتصمين وإقامة المخيمات باتجاه الجهة الجنوبية للخط الدائري.

وقد أقيم هذا الجدار بسبب محاولات المعتصمين إزالته من ثلاثة أسوار متلاصقة ووضع خلفها من الجهة الجنوبية إطارات تالفة بقصد إحراقها حال محاولة هدم هذا الجدار.

وفي يوم الواقعة ١٨/٣/٢٠١١م وبعد خطبة تحريضية على الاستشهاد وفور انتهاء المعتصمين من أداء صلاة الجمعة وصلاة العصر جمعاً، ومحاولتهم لهدم الجدار تم إحراق الإطارات وشوهد تصاعد أدخنتها في الهواء.

الجدار:

فور شروع المعتصمين في هدم الجدار حدث إطلاق نار ابتداءً بإطلاق النار جواً لتخويف المعتصمين ومن ثم إطلاق النار مباشرة نحو المعتصمين والذين كانوا مستمرين في هدم السور حيث استمر إطلاق النار أولاً من أسطح بعض المنازل التي حددتها التحقيقات ثم من عدة مصادر حددتها كذلك التحقيقات حتى الثالثة عصراً تقريباً.

وقد تمكن المعتصمون من هدم الجدار واقتحام منزل/ علي أحمد علي محسن والقبض على بعض من وجدوا فيه من أشخاص ومن ثم نهب وأخذ جميع محتوياته بالكامل وإحراق جزء من المنزل المذكور.

كما اقتحمت بعض المنازل أو المباني الأخرى ومنها ما لم تكن في مكان حدوث الواقعة ومن ذلك مثلاً عمارة دبا الموجود بها مقر البنك اليمني للإنشاء والتعمير فرع الجامعة واعتقال جميع من كانوا في العمارة أو خارجها بالحوش ومصادرة متعلقاتهم بعد الاعتداء عليهم بالضرب المبرح وكذا الشروع في قتلهم واقتيادهم إلى سجون خاصة أعدت من قبل المعتصمين وأحزاب اللقاء المشترك في جامع الجامعة الجديدة الذي أسمي بالمستشفى الميداني وإيداع البعض منهم في الحمامات ومن ثم التحقيق معهم من قبل اللجنة المسماة باللجنة القانونية الخاصة بالمعتصمين والمشكلة من أحزاب اللقاء المشترك، وبعد ذلك تم إرسالهم في نفس اليوم إلى سجون معسكر الفرقة الأولى مدرع التابع للواء/ علي محسن صالح الأحمر والموجود مقره على مقربة من مكان الاعتصامات بأقل من كيلومتر واحد وبعد التحقيق معهم وآخرين من قبل الفرقة تم ترحيل البعض منهم إلى السجن الحربي والإفراج عن البعض الآخر كما تم نقل الجرحى والقتلى إلى عدة مستشفيات حسبما ورد في التحقيقات وجميعها مستشفيات خاصة وليست حكومية والبعض منها مستشفيات تابعة لأحزاب اللقاء المشترك.

تسـ

الفرقة احتلت ونهبت مكتب النائب العام بعد الحديث عن أمر قهري للقبض على أولاد الأحمر

الأشخاص الذين أعلنت أحزاب المشترك اعتقالهم لم تحقق معهم النيابة

المعتصمون وهم من أحزاب اللقاء المشترك يطالبون بإسقاط النظام واللواء/ علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع جزء من النظام حينها فكيف قاموا وأحزابهم وخاصة حزب الإصلاح بإرسال وتسليم المعتقلين إلى الفرقة الأولى مدرع؟؟ ومتى كان أصلاً إتفاقهم على ذلك.

١- على الرغم أن تحقيقات النيابة العامة أثبتت تواجد مجموعة من الأشخاص المسلحين على سطح أحد المباني يقودهم ضابط من الفرقة الأولى مدرع، إلا أنه لم يتم استدعاؤهم أو التحقيق معهم.

وذلك ليس إهمالاً وإنما خشية وخضوع لضغط أحزاب اللقاء المشترك وإعلامهم وكوادرهم- بساحة الاعتصام- تؤكد ذلك قيام الفرقة الأولى مدرع بعد ذلك باحتلال مكتب النائب العام والاستيلاء عليه ونهبه.

ومع العلم بأن الفرقة الأولى مدرع لم تقم باحتلال مكتب النائب العام إلا بعد أن بدأ الحديث يثار حول ضلوعها في الواقعة وعن إعداد النائب العام أمراً بالقبض القهري على أولاد الأحمر(قيادات إخوان مسلمين).

٢- الثابت يقيناً في ملف القضية وهو ما توصلت إليه المؤسسة فعلاً بأن بعض من تم اعتقالهم من قبل المعتصمين أشخاص من الذين كانوا يطلقون النار على المعتصمين من منزل/ علي أحمد علي محسن الأحول وأنه تم تسليمهم للفرقة الأولى مدرع في نفس اليوم بعد أن تم إيداعهم في سجن المعتصمين وأحزاب اللقاء المشترك.

وأن ذلك ورغم تأكيد العديد من المعتقلين من أهالي الحي الذين أكدوا في أقوالهم بأن من ضمن من اعتقل معهم في الزنزانة نفسها ابن البيضاني أي المتهم الرئيسي في القضية كما تأكد من إعلان أحزاب اللقاء المشترك بفضائيتهم وصحفهم باعتقالهم لأشخاص يحملون بطائق عسكرية ممن أطلقوا النار وقتلوا المعتصمين إلا أن النيابة العامة لم تحقق مع أي من أولئك الأشخاص على الإطلاق بل قامت بالنشر مباشرة عن المدعو/ علي أحمد علي البيضاني في الصحيفة الرسمية كفار من وجه العدالة دون أن توجه أي طلب للفرقة لإفادتها بمصيره وكيف أخلى سبيله ولا بمصير من تم القبض عليهم في عمارة الأحول والذين نسمع وغيرنا بأنهم قد هربوا إلى خارج الوطن.

- لماذا أفرجت الفرقة عنهم أو لماذا قامت بتهريبهم ولمصلحة من؟
- لماذا قامت الفرقة بإخفائهم ولم تقم بتسليمهم للنيابة العامة؟
- لماذا لم يطالب المعتصمون وأحزاب اللقاء المشترك وخاصة حزب الإصلاح من الفرقة وحتى الآن تسليم المذكورين للنيابة العامة؟
- لماذا لم تطالب النيابة العامة من الفرقة تسليم المذكورين أو على الأقل طلب الإفادة عن مصيرهم؟
- لماذا قصرت النيابة مطالبتها للفرقة الأولى مدرع على تسليم ما تسميه محاضر جمع الاستدلالات وما هو سندها في إعطاء ما قامت به الفرقة من تحقيقات حجية محاضر جمع استدلالات؟
- لماذا تحولت مجريات التحقيق إلى محاولة تحميل الجريمة لمواطنين أبرياء لا علاقة لهم ولمصلحة من إهمال وإغفال الجناة الحقيقيين؟
- لماذا لم تطلب النيابة العامة من المعتصمين أو أحزاب اللقاء المشترك أو من الفرقة الأولى مدرع تسليم الأسلحة وجميع ما تم الاستيلاء عليه من منزل/ علي محسن الأحول حتى الآن؟ ولماذا لم تحقق في ذلك وتهمل ما يشكله من جريمة؟
- لماذا لم تحقق النيابة مع خطيب جمعة ١٨/٣/٢٠١١م المحرض بخطابه الناري للمعتصمين بالاستشهاد والذي كان السبب الرئيسي والدافع في حدوث الواقعة.
- ماذا يعنى تسليم من قبض عليهم من المتهمين للفرقة الأولى مدرع في حين أنها كانت جزءاً من النظام الذي ينسبون له ارتكاب الواقعة.

٣- أكد وأثبت بعض الأشخاص - وهم في الأساس - من قادة شباب المعتصمين على أن هذه الواقعة فيها تلاعب من قبل أحزاب اللقاء المشترك.

حقيقة الواقعة

من خلال ما أسفرت عنه الإجراءات التي قامت بها المؤسسة فقد توصلت إلى الحقائق التالية:

أولاً : عدم ثبوت ضلوع الدولة ولا أي من أجهزتها بارتكاب هذه الجريمة وعدم توافر أي دليل أو حتى قرينة على ذلك.

خاصة وأن بعض من تقدم بشكوى في محاضر تحقيقات النيابة العامة وتوجيهه بالشكوى ضد/ رئيس الجمهورية وأولاده وأقربائه وأجهزة الدولة عجز عن تقديم الدليل على ذلك خصوصاً أن أحدهم وهو الوحيد الذي وجه له سؤال عن مشاهدته بمسرح الجريمة لأي ممن ادعى عليهم بأنهم ارتكبوا الجريمة ضده وضد المعتصمين أجاب بالنفي.

ثانياً: حقيقة مهمة ((وبأدلة قاطعة)) :

أكدت تحقيقات النيابة العامة على رغم ما شابها إلى أمور مهمة جداً ولكنها أهملتها وهي كما يلي:

١- اللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة الشمالية الغربية قائد الفرقة الأولى مدرع وهو من قيادة الإخوان المسلمين لم يعلن انضمامه للساحة إلا بتاريخ ٢١/٣/٢٠١١م أي في اليوم الرابع من تاريخ الواقعة التي حصلت بتاريخ١٨/٣/٢٠١١م.

٢- في مساء يوم الواقعة١٨/٣/٢٠١١م تقريباً عقد مجلس الدفاع الأعلى اجتماعاً وتم بثه في التلفزيون الرسمي وكان اللواء/ علي محسن صالح الأحمر حاضراً فيه باعتباره عضواً.

جدير بالإشارة هنا: بأنه وبعد استكمال التحقيق فقد ظهر بأن النيابة العامة وبعد الضغط عليها من قريب الدفاع طلبت من الفرقة إرسال الضابط عبدالله المخلافي إلا أن الفرقة رفضت رفضاً قاطعاً إحضاره للتحقيق معه.

استنتاج:

رفض الفرقة تسليم المذكور للنيابة العامة دليل قاطع على تورط الفرقة في هذه الواقعة بشكل كبير جداً.

٣- الثابت أن من قام المعتصمون باعتقالهم والاعتداء عليهم وإيداعهم في سجن اللجنة الأمنية المشكلة من كوادر حزب الإصلاح وبقية أحزاب اللقاء المشترك أنهم بعد تعذيبهم والتحقيق معهم تم إحالتهم وفي نفس اليوم إلى معسكر الفرقة الأولى مدرع وبعد التحقيق معهم في الفرقة قامت الفرقة الأولى مدرع بإيداع البعض منهم في السجن الحربي والإفراج عن البعض الآخر.